

## تحرك عاجل

### محاكمة مدافع أمام محكمة خاصة بعد تعرّضه للتعذيب

أحيل باتريك جورج زكي، أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بتهمة نشر "أخبار كاذبة"، على خلفية مقال كتبه ووصف فيه التمييز المجحف الذي يواجهه المسيحيون الأقباط في مصر. وحال إدانته، سيواجه باتريك السجن لما يصل إلى خمسة أعوام. وتعتبر منظمة العفو الدولية باتريك سجين رأي؛ ومن ثم، يجب الإفراج عنه فوراً ومن دون شرط أو قيد؛ إذ أنه يُحتجَز لمجرد ممارسته الحق في حرية التعبير.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية، قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتر: @AlsisOfficial

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

في 28 سبتمبر/أيلول 2021، أُحيل مدافع حقوق الإنسان وطالب الماجستير، باتريك جورج زكي، إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بتهمة "نشر أخبار كاذبة بالداخل والخارج"، على خلفية مقاله

الذي نُشر في 2019، واحتوى على مقتطفات من مذكراته الشخصية حول التمييز المجحف الذي يواجهه المسيحيون الأقباط في مصر. وقد أمضى بالفعل 20 شهراً قيد الحبس الاحتياطي الجائر على ذمة التحقيقات في تهم مُوجَّهة إليه بـ "إشاعة أخبار وبيانات كاذبة"، و"التحريض على التظاهر"، و"الترويج لارتكاب جريمة إرهابية واستخدام العنف"، في إطار قضية منفصلة. وتُعتبر الإجراءات القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ، وهي محاكم خاصة تعمل خلال سريان حالة الطوارئ، جائزة من حيث المبدأ، ولا يمكن استئناف أحكامها النهائية. وأُرجئت محاكمته إلى 7 ديسمبر/كانون الأول 2021، بعد أن قدّم محاميه طلبات للحصول على نسخة من ملف قضيته.

وتمكّن أصدقاء باتريك ومؤيدوه من رؤيته خلال جلسة بالمحكمة في 28 سبتمبر/أيلول 2021، وأفادوا بأنه أبدى غضبه وذهوله من احتجازه الجائر. وعلى الرغم من أنه يعاني من الربو، لم يتلق اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19. ولم يُبَيّن، حتى وقت كتابة هذه المناشدة، في بلاغ محاميه إلى المحكمة الإدارية بشأن تقاعس السلطات عن تحصينه. وفضلاً عن ذلك، يعاني من ألم في ظهره بسبب أوضاع احتجازه؛ فترغم على النوم على الحفّة الحشنة على أرضية الزنزانة، إذ تحرّمه سلطات السجن من الحصول سرير وفرش.

وكان باتريك جورج زكي مُحْتَجِراً بسجن تحقيق طرة، منذ اعتقاله التعسفي بمطار القاهرة في فبراير/شباط 2020، لدى عودته من إيطاليا حيث كان يدرّس. ووفقاً لما قاله محاميه، تعرّض باتريك، بعد اعتقاله، للتعذيب والمعاملة السيئة على أيدي ضباط قطاع الأمن الوطني، بما في ذلك صعقه بالصدمات الكهربائية والتعدي عليه بالضرب، في أثناء جلسات الاستجواب التي دارت حول الحقوق. وتعتبر منظمة العفو الدولية باتريك جورج زكي سجين رأي احتُجز لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية.

ومن ثمّ، نهيب بفخامتكم أن تُفْرَجوا عن باتريك جورج زكي فوراً ومن دون شرط أو قيد، وأن تُسْقَطوا جميع التهم الموجهة إليه؛ إذ أنها لم تأتِ سوى لممارسته لحقوقه الإنسانية. ونحث فخامتكم أيضاً على أن تبدأوا تحقيقاً مستقلاً بشأن مزاعم تعرّضه للتعذيب، بهدف تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. وإلى حين الإفراج عنه، نحثكم على أن تعملوا على إتاحة الرعاية الصحية الملائمة له، ومن بين ذلك اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19، وكذلك على احتجازه في أوضاع تفي بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

كان باتريك جورج زكي باحثًا في مجال حقوق الإنسان لدى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، إحدى منظمات حقوق الإنسان المستقلة والمعروفة في مصر، وتخصص في قضايا النوع الاجتماعي والأقليات الجنسية. وانتقل إلى إيطاليا، في أغسطس/آب 2019، للحصول على درجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي والمرأة من جامعة بولونيا.

وفي الأعوام الأخيرة، أحالت السلطات المصرية عددًا متزايدًا من المدافعين عن حقوق الإنسان والسياسيين والصحفيين إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بتهم نشر "الأخبار الكاذبة". واحتُجز العديد من الذين أُحيلوا إلى المحاكمة أمام تلك المحكمة قيد الحبس الاحتياطي المطول على ذمة تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا حول تهم ملفقة متعلقة بالإرهاب، في إطار قضايا منفصلة؛ وفي بعض الحالات، تجاوزت مدة الحبس عامين، أي تخطت الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي المسموح بها بموجب القانون المصري. وتُعتبر الإجراءات القضائية أمام محكمة أمن الدولة طوارئ جائزة من حيث المبدأ، وتحريم المتهمين من الحق في أن يُعاد النظر في أحكام الإدانة والعقوبة الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى درجة. وقد أثار أيضًا محامون بواعث القلق بشأن انتهاكات أخرى لحق موكلهم في المحاكمة العادلة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، ويشتمل ذلك على الحق في إتاحة الوقت الكافي، والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم، والتواصل مع محامين من اختيارهم. وعادةً ما يرفض قضاة تلك المحكمة طلبات محامي الدفاع بتصوير نسخ من ملفات الدعاوى، التي يتجاوز عدد صفحاتها 2000 في بعض الحالات، ويخبرونهم بأنه يُمكنهم الاطلاع عليها في قاعة المحكمة. وإضافة إلى ذلك، لم يُقدّم وكلاء النيابة أو القضاة نسخًا من لوائح الاتهام للمتهمين أو محاميهم، ما قوّض حقهم في معرفة طبيعة التهم الموجهة إليهم على وجه التحديد وأسبابها.

وكان من بين هؤلاء الذين أدانتهم محكمة أمن الدولة طوارئ الطالب أحمد سمير سنطاوي، الذي حكمت المحكمة عليه في 22 يونيو/حزيران 2021 بالسجن لمدة أربعة أعوام بتهمة نشر "أخبار كاذبة". واستند حكم إدانته إلى مجرد تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، وسوء إدارة الدولة لوباء كوفيد-19. وفي يوليو/تموز 2021، أُحيل محامي حقوق الإنسان والبرلماني السابق زياد العليمي، والصحفي والسياسي حسام مؤنس، والناشط النقابي والسياسي الاشتراكي هشام فؤاد، وثلاثة آخرون إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بعد اتهامهم بـ "نشر أخبار كاذبة من شأنها

إضعاف هيبة الدولة والإضرار بأمنها القومي وتكدير الأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس؛ وجاء ذلك فقط بسبب أنشطتهم السياسية السلمية. وفي 23 أغسطس/آب 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا عزت غنيم، أحد المدافعين عن حقوق الإنسان ومؤسس التنسيق المصرية للحقوق والحريات، والمحامية الحقوقية [هدى عبد المنعم](#)، وعائشة الشاطر، ابنة خيرت الشاطر، أحد أبرز رموز جماعة الإخوان المسلمين، من ضمن آخرين، إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ؛ بعد توجيه عدد من التهم، من بينها العضوية في جماعة إرهابية (جماعة الإخوان)، وإشاعة "أخبار وبيانات كاذبة" حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن، عبر صفحة على فيسبوك باسم "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات". وأحيل إلى ساحة المحكمة ذاتها، في أكتوبر/تشرين الأول 2021، الناشط البارز علاء عبد الفتاح، والمحامي الحقوقي محمد الباقر، والمُدوّن محمد إبراهيم، المعروف بمحمد أكسجين، بتهمة نشر "أخبار كاذبة".

وعلى الرغم من أن الرئيس عبد الفتاح السيسي أعلن، في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، قرارًا برفع حالة الطوارئ التي كانت سارية منذ أبريل/نيسان 2017، فإن محاكمة المتهمين الذين مثلوا أمام محاكم الطوارئ في أثناء تلك الفترة، ستظل مستمرة، وذلك وفقًا للقانون المنظم لحالة الطوارئ.

وجاء اعتقال باتريك في سياق أكبر حملة قمعية ضد الأصوات المعارضة منذ 2014، شُنت بعد اندلاع احتجاجات سبتمبر/أيلول 2019؛ فكان أمر اعتقاله مؤرخًا في 24 سبتمبر/أيلول 2019، لينضم إلى قائمة طويلة من مدافعي حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين السلميين خلف قضبان السجن في مصر، وتضمنوا [علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر](#). وكانت قد اندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، في 20 سبتمبر/أيلول 2019، وطالب المحتجون الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاستقالة من منصبه. وجاءت الاحتجاجات على أثر مقاطع فيديو بثها محمد علي، مقال سابق كان يعمل مع الجيش، واتهم فيها قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على تشييد عقارات فخمة. وفي الأسابيع التالية، [وثقت](#) منظمة العفو الدولية اعتقال قوات الأمن المصرية، على نطاق واسع، لمحتجين سلميين وصحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء وشخصيات سياسية؛ في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين، وردع أي محاولات لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. ووفقًا لما ذكره محامون حقوقيون مصريون، اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 4000 شخص، إما بسبب الاشتباه في اشتراكهم أو تأييدهم للاحتجاجات. وأمرت السلطات أيضًا بالحبس الاحتياطي لما لا يقل عن 3715 شخصًا، إلى حين استكمال التحقيقات

بشأن تهم متعلقة بالإرهاب، وذلك في إطار ما يُعد أكبر تحقيق جنائي يأتي على خلفية احتجاجات، في تاريخ مصر.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية والإنكليزية**

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 22 ديسمبر/كانون الأول 2021**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: باتريك زكي جورج (صيغ الذكر)**

**رابط التحرك العاجل السابق:**

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/2188/2020/ar/>